تحرك عاجل

إخلاء 1200 عائلة قسرا في القاهرة

قامت سلطات محافظة القاهرة في 18 فبراير/شباط الجاري بإخلاء ما لا يقل عن 1200 عائلة قسراً قبل أن تعمد إلى هدم منازلهم. ووفق ما ورد، فلم يوجه إخطار مسبق إلى العائلات بهذا الخصوص، ولم يوفر لمعظمهم أية مساكن بديلة. وزُعم أن ما لا يقل عن 300 عائلة قد أصبحت الآن مشردة دون مأوى.

في 18 فبراير/ شباط الجاري، قامت قوات الأمن المصرية بإخلاء ما لا يقل عن 1200 عائلة قسرا في منطقة عزبة النخل بالقاهرة، قبل أن تلقي القبض على 16 رجلاً على الأقل. ولم تبذل السلطات أدنى جهد للتشاور مع السكان، ولم توجه لهم أية إشعارات بهذا الخصوص. ووفق ما صرحت السلطات الحكومية به، فقد حصلت 400 عائلة من الذين شملهم الإخلاء على مساكن بديلة في منطقة المرج بالقاهرة أيضا. ومع ذلك، فلقد أخبرت بعض تلك العائلات منظمة العفو الدولية أنها اضطرت للنوم في العراء حتى تمكنوا من الحصول على السكن البديل ، فيما لا زالت 300 عائلة أخرى مشردة دون مأوى.

وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية أن قوات الأمن أطلقت الذخيرة الحية في الهواء بغية إخافة السكان الذين حاولوا الاعتراض. كما شاهدوا ضباط الشرطة وهم يسحبون امرأتين على الأرض من شعرهن، وقاموا بضرب الأطفال والرجال الذين رفضوا مغادرة منازلهم.

ولم يتضح ما هو عدد العائلات التي تم إخلائها من عزبة النخل وتقيم الآن في منطقة المرج، ولكن أفادت مصادر موثوقة أن الأرقام الرسمية تقلل بشكل كبير من حجم المشكلة. وقال محافظ القاهرة أن عدد تلك العائلات يبلغ حوالي 400، وفق آخر الإحصائيات التي قامت المحافظة بها أواخر عام 2012. ومع ذلك، فقد قال أفراد تلك العائلات ومحامون لمنظمة العفو الدولية أن هناك ما لا يقل عن 1200 عائلة كانت تقيم هناك قبل تنفيذ عملية الإخلاء، وأن حوالي 300 عائلة على الأقل قد أصبحت تقيم الآن في الشارع.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات المصرية كي تحرص على توفير مساكن بديلة ملائمة لجميع السكان الذين تم إخلائهم قسرا، وعلى أن يكون ذلك من باب الأولوية القصوى، وان تلبي تلك المساكن الاحتياجات المتعلقة بتوفر الخدمات الأساسية مع مراعاة الموقع وصلاحيتها لإيواء العائلات لأغراض السكن؛
- ومناشدتها الحرص على إتاحة إمكانية الاستفادة من وسائل الانتصاف الفعالة لجميع الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك جراء عمليات الإخلاء القسرية هذه؛
- ولفت عناية السلطات المصرية إلى أن دستور مصر الجديد يحظر عمليات الإخلاء القسري، وحثها على ضمان تنفيذ عمليات الإخلاء مستقبلا بما يتسق والمعايير الدولية، شريطة مشاورة السكان المعنيين مشاورة فعلية، وإشعارهم خطيا بشكل مسبق، وتوفير وسائل إيواء وإقامة بديلة وملائمة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 4 إبريل/نيسان 2014 إلى:

محافظ القاهرة:
جلال مصطفى محمد سعيد
7 ميدان عابدين، شارع الجمهورية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +20223904620
البريد الإلكتروني: Cairogov@Cairo.gov.eg، cairogov@idsc.net.eg
المخاطبة: عطوفة المحافظ

المدير التنفيذي لصندوق تطوير المناطق العشوائية
خالد عبد العزيز جبرتي
صندوق تطوير المناطق العشوائية
ص.ب. 16 - 11852
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +20222634000
البريد الإلكتروني: isdf@isdf.gov.eg

النائب العام:
هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي، 1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +202 2 577 4716; +202 2 575 7165
(يتم إغلاق خدمة الفاكس عقب انتهاء ساعات العمل الرسمي؛

المخاطبة: عطوفة السيد خالد جبرتي

توقيت مصر هو توقيت غرينيتش + ساعتين)

المخاطبة: سيادة المستشار

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم.
ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة:

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

إخلاء 1200عائلةقسرافيالقاهرة

معلومات إضافية

قالت مصادر من المفوضية المصرية لحقوق والحريات التي تواجدت أثناء عملية الإخلاء، لمنظمة العفو الدولية، أن قوات الأمن، لا سيما قوات الأمن المركزي والقوات الخاصة ووحدة المباحث الجنائية، قامت بإخلاء العائلات من مساكنها قسرا في 18 فبراير/ شباط الجاري. وسُحب الذين رفضوا المغادرة من منازلهم عنوة وتعرضوا للضرب. واضافت تلك المصادر أن الحكومة قامت بنقل مقتنياتهم في سيارات نقل القمامة، وحالت قوات الأمن دون دخول الصحفيين إلى المنطقة لتغطية الحادثة.

ووفرت الحكومة شققا سكنية لحوالي 400 عائلة، وذلك بناء على دراسة أجرتها الحكومة وشملت سكان المنطقة في عام 2012، وتوصلت إلى أن حوالي 400 عائلة تقطن تلك المنطقة. ومع ذلك، فأخبر السكان منظمة العفو الدولية أن هذا العدد لا يعكس الرقم الحقيقي للقاطنين هناك، والذي يصل إلى 1200 عائلة على الأقل. ولقد أكد المحامون والمنظمات المجتمعية الناشطة في المنطقة الرقم الذي أوردته العائلات المتضررة.

وتوجه بعض السكان إلى النائب العام بتاريخ 21 فبراير/ شباط الجاري، وحرروا شكوى ضد هذا النوع من المعاملة على أيدي قوات الأمن، وقالوا أنهم اضطروا لقضاء ليالٍ عدة في الشوارع نظرا لعدم توفر مساكن بديلة.

كما أخبر أفراد العائلات منظمة العفو الدولية أنهم حاولوا إشعار رجال الأمن بعدم توفر مساكن بديلة يؤون إليها، ولكن ردوا عليهم قائلين: "ذلك ليس من شأننا". وأخبر أحد الرجال ضابط شرطة أنه ينوي إحراق نفسه إذا قاموا بهدم منزله. فما كان من ضابط الشرطة إلا أن عرض عليه عود ثقاب وأخبره أنه لن يمنعه أحد من تنفيذ تهديده بحرق نفسه. وأقدمت قوات الأمن على اعتقال 16 رجلا بشكل تعسفي بعد محاولتهم الاعتراض على عمليات الإخلاء، ولكن تم إخلاء سبيلهم فيما بعد دون إسناد التهم إليهم.

وثمة محامون مختصون في حقوق الإنسان ويعملون على القضية، قالوا لمنظمة العفو الدولية أنه قد تم تنفيذ عملية الإخلاء لأن الحكومة بصدد تشييد جسر أُطلق عليه اسم "محور مستورود" بشكل غير رسمي.

ويحظر الدستور الذي أُقر في يناير/ كانون الثاني 2014 عمليات الإخلاء القسري بموجب أحكام المادة 63. وتكفل المادة 78 مسؤولية الدولة عن توفير مساكن ملائمة. ووفقا للمادة 59، فلكل شخص الحق في حياة آمنة، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمانينة للمواطنين المقيمين فوق أراضيها.

ويحظر القانون الدولي عمليات الإخلاء القسري. ولطالما تقاعست السلطات بشكل روتيني منتظم عن احترام الضمانات التي يشترط القانون الدولي توفيرها للحيلولة دون حدوث عمليات الإخلاء القسري، وذلك من خلال إجراء مشاورات فعلية صادقة مع المجتمعات المتضررة، واستشارتها بشأن خيارات إعادة التوطين المتاحة، وتوفير معلومات كافية حول المخططات، وتوجيه إشعارات خطية بالإخلاء، وتوفير مساكن بديلة ملائمة والتعويض عن الخسائر. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2013، عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها حيال ما أسمته "الانتشار واسع النطاق" لعمليات الإخلاء القسري في مصر، وغياب وسائل الانتصاف الفعالة التي يمكن للمتضررين اللجوء إليها. وناشدت اللجنة السلطات المصرية كي تحرص على أن تكفل القوانين الحق في الحصول على سكن ملائم والحق في حيازة وشغله بأمان.

الاسماء: ما لا يقل عن 1200 عائلة في منطقة عزبة النخيل بالقاهرة، مصر.

الجنس: ذكور وإناث
التحرك العاجل رقم 37/14، رقم الوثيقة MDE 12/010/2014 الصادر في 21 فبراير/ شباط 2014.